



مسار عولمة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة

The path of trade globalization in light of the trade war between China and the United States

ط.د بوسنينة ياسمينية*

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة،

جامعة جيجل، الجزائر

yassamina.bousnina@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2024/12/14

تاريخ القبول: 2024/11/15

تاريخ الإرسال: 2024/10/01

ملخص:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية الى دراسة مسار عولمة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ونهدف من خلالها الى ابراز آثار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة على العولمة التجارية بمجموعة متبادلة من التعريفات، وهذا بعد ما حققته التجارة الدولية من توسع وانفتاح لا مثيل له ، واستفادة الصين منها بدرجة كبيرة جعلتها تنافس الولايات المتحدة على مكائتها، حيث تكمن أهمية الموضوع في وزن كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني في تعزيز مسار العولمة التجارية، واعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا من خلال الدراسة أن حرب التعريفات المتبادلة بين البلدين لا يمكن ان توقف مسار عولمة التجارة ، وانما تتجه لخلق عولمة جديدة بقيادة وشركاء جدد.

الكلمات المفتاحية: حرب تجارية ؛ حمائية جديدة؛ عولمة اقتصادية؛ عولمة تجارية؛ اقتصاد صيني ؛ اقتصاد امريكي.

Abstract :

Through this research paper, we have studied the path of trade globalization in light of the trade war between China and the United States. We aim through it to study the effects of the trade war between China and the United States on trade globalization with a reciprocal set of tariffs. This is after international trade has achieved unprecedented expansion and openness, and China has benefited greatly from it, making it compete with the United States for its position. The importance of the subject lies in the weight of both the American and Chinese economies in strengthening the path of trade globalization. We relied on the descriptive analytical approach in this, and we concluded through the study that the reciprocal tariff war between the two countries cannot stop the path of trade globalization, but rather tends to create a new globalization with new leadership and partners

Key Words: Trade war, new protectionism, economic globalization, commercial globalization, Chinese economy, USA economy.

JEL Classification: F12 , F17.

*مرسل المقال: بوسنينة ياسمينية (yassamina.bousnina@univ-jijel.dz)



مقدمة:

عرفت العولمة بعد الحرب العالمية الثانية، رواجاً واسعاً وكانت موضوعاً للكثير من الدراسات والأبحاث بعد الثمار التي جناها العالم بفضلها، ومن بين أهم النتائج التي حققتها هذه الظاهرة ارتفاع نسبة نمو الناتج الإجمالي العالمي، انفتاح الدول على العالم الخارجي والدخول في اتفاقيات شراكة إقليمية، وحتى دولية، انخفاض نسبة الفقر في العالم، توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات وازدهار حركة التجارة الدولية.

في تصريح لأحد المدراء السابقين للمنظمة العالمية للتجارة يقول فيه: «العولمة واقع وليست خيار، واقع يبدأ بنا وبحياتنا اليومية في الصباح نستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا، نتناول القهوة الواردة من كولومبيا، نستعمل سيارتنا المصنوعة في فرنسا، لكن 50% من أجزائها تأتي من أنحاء العالم، ثم نتجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الأجهزة الأخرى المنتجة في معظم مناطق العالم، العولمة واقع في حياتنا اليومية وليست خياراً»، نعم هي العولمة التي أحدثت ثورة حقيقية في العالم، وجعلت منه فعلاً قرية صغيرة، أصبحت اليوم تحمل تناقضات في حد ذاتها، فالعولمة التجارية التي قطعت أشواطاً كبيرة في تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز والعقبات عبر الحدود، وجعلت من أكبر دولتين في العالم إحداها متقدمة والأخرى نامية ألا وهما الولايات المتحدة والصين من أكبر الشركاء التجاريين عالمياً، هاتين الدولتين التي اختلطت علاقتهما التجارية بمزيج من التعاون والمنافسة، تشابكت العلاقات التجارية بينهما إلى الحد الذي لا يمكن فصله، ولكن النهضة التي حققها الاقتصاد الصيني وغزو منتجاته للأسواق الأمريكية والعالمية بشكل مطرد إلى الحد الذي أصبح يطلق عليه اسم مصنع العالم، جعلت من الدول التي كانت بالأمرس مهدداً للعولمة، تسير نحو التراجع عن العولمة والمناداة بالقومية، في صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي تفقد قوتها تدريجياً لصالح منافس استراتيجي كما يصفه مسؤولوها ألا وهو الصين، والمفارقة أن العولمة الجديدة تضع في الواجهة الصراع الاقتصادي بين أكبر دولتين إحداها متقدمة والأخرى نامية.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: هل يمكن للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أن تغير مسار

عولمة التجارة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أسباب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟
- في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، عولمة التجارة إلى أين؟

فرضيات الدراسة:

- الحرب التجارية لن توقف مسار عولمة التجارة وإنما ستخلق عولمة جديدة وربما بقيادة جديدة أيضاً.
- أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة نظراً للمكانة التي يحتلها كل من الاقتصاديين الأمريكي والصيني، أحدهما الأول عالمياً والآخر ثانياً فدرجة الارتباط بينهما وصلت إلى حدود قياسية ولا يمكن فصلها خاصة على المديين القصير والمتوسط بسبب سلسلة من التعريفات المتبادلة، فالانفتاح التجاري الذي حققته التجارة الدولية، وتطور سلاسل القيمة العالمية، ووزن البلدين في الاقتصاد العالمي، جعلت من الموضوع ذو أهمية كبيرة للدراسة.



هدف الدراسة: الهدف من دراسة موضوع مسار عوامة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هو معرفة الثورة التي أحدثتها العوامة والانفتاح في تطوير حركة التجارة الدولية، وهل هذه السلسلة المتبادلة من التعريفات بين الصين التي تسعى الى مزيد من العوامة بطرق جديدة والولايات المتحدة التي رجعت خطوات الى الوراء بتبني السياسة الانعزالية، ستغير مسار عوامة التجارة.

الدراسات السابقة:

-دراسة (جعفري عمار وغالم عبد الله 2018) بعنوان: "حرب العملات... الحماية الجديدة في ظل الازمة المالية العالمية"، وقد هدفت الدراسة إلى ابراز مفهوم الحماية الجديدة في العلاقات التجارية الدولية، حيث تم إعطاء مفهوم لهذه الظاهرة من خلال حرب العملات الذي يعتبر من أهم أساليب الحماية الجديدة في التجارة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن الحماية الجديدة بهذا الشكل تعيق حركة التجارة الدولية ومسار العوامة.

-دراسة (هاني منعم دحام، هناء عبد الغفار حمود 2021) بعنوان: "النزاع التجاري الأمريكي-الصيني، الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالمياً"، وقد هدفت الدراسة إلى ابراز اهم أسباب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة وانعكاساتها، وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب التجارية بين البلدين أحدثت حالة من عدم الالاقين في الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية.

تقسيم الدراسة: لتحليل الموضوع تم تقسيمه كالتالي:

- مفاهيم أساسية حول العوامة والسياسات التجارية.
- الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
- آثار الحرب التجارية ومسار عوامة التجارة.

I- مفاهيم أساسية حول العوامة والسياسات التجارية

لدراسة موضوع مسار عوامة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ينبغي إعطاء شرح بعض المصطلحات الرئيسية في الموضوع وأهمها:

1- العوامة:

لا يوجد لظاهرة العوامة مفهوم موحد في الأساس ولكن أعطيت لها العديد من التعريفات حسب ابعادها أي العوامة في بعدها الاجتماعي، الثقافي، السياسي وغيرها ولكن اهم المفاهيم التي درست الظاهرة ارتبطت بالبعد الاقتصادي للظاهرة ومن أهمها:

-العوامة هي الزيادة في تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والأفكار عبر الحدود الدولية وفقاً لدورة الاعمال العالمية عبر الانترنت (Cote, 2021)، في تعريف آخر تعتبر العوامة "مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عملية التبادل والتوزيع الى عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات



متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وانتهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، وتبني كل ما هو في مصلحة راس المال الذي يتجه نحو انتاج المعلومات"

إذن ظاهرة العولمة ليست وليدة اللحظة، وانما هي ظاهرة تغيرت اغطائها ومعالمها بفعل التطور المتسارع للإنسانية، فالتبادل التجاري بين الدول كان قائما منذ قرون خلت حتى بطرق جد تقليدية، ولكن هذا التغير عززته الاكتشافات الجغرافية والعلمية المتواصلة في شتى مجالات الحياة، سواءا على الصعيد الثقافي، السياسي، الاجتماعي واهمها الاقتصادي، فدون إرادة من أحد أصبح العالم فعلا قرية صغيرة بفعل ظاهرة العولمة.

إن الهدف الاستراتيجي للعولمة هو دمج الأسواق القومية في سوق عالمية واحدة، (الحد من السيادة) بحيث لا تحول الحواجز الجغرافية واللغوية دون هذا الاندماج الاقتصادي في تلك السوق التي تحكمها مبادئ الرأسمالية القائمة على المنافسة، الحرية التامة، الخصوصية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

1-1- العولمة الاقتصادية:

يبقى البعد الاقتصادي للعولمة أهم تحليلاتها ومن بين اهم التعاريف من خلال هذا البعد نجد:

- العولمة الاقتصادية ترجمة لأفكار آدم سميث برفع العوائق، امام آليات السوق في الداخل والخارج، فهي في النهاية دعوة الى رفع الحواجز الجمركية أمام الصادرات والواردات من السلع وانتقال رؤوس الأموال، وكذلك العولمة الاقتصادية: هي تلك الظاهرة التي يتجلى فيها تكامل عوامل الانتاج على المستوى العالمي (النجار، 2010، صفحة 347)، أيضا العولمة الاقتصادية هي التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد بين الاقتصادات المحلية في جميع انحاء العالم، وذلك من خلال تكتيف حركة السلع والخدمات عبر الحدود، وانتقال التكنولوجيا ورؤوس الأموال (إرشيد، 2015)، بفعل التقدم التكنولوجي الهائل، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات التي اعادت مفهوم التقسيم الدولي للعمل بلغتها واعادت تنظيم عمليات الإنتاج في شكل سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة الى توطين أنشطتها في مناطق تمتاز بانخفاض قيمة اليد العاملة، اتساع السوق والقرب من مواقع استخراج المواد الأولية في صورتها الخام.

إذن العولمة الاقتصادية هي تلك الظاهرة التي جعلت من الصين اليوم منافسا وشريكا استراتيجيا في نفس الوقت للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب انفتاحها على العالم، وتسهيل التدفق الحر لعوامل الإنتاج والتكنولوجيا.

1-2- عوامل انتشار العولمة الاقتصادية وتعزيز عولمة التجارة:

من بين اهم العوامل التي عززت انتشار العولمة الاقتصادية وتطور حركة التجارة العالمية نجد:

أ- التقدم التكنولوجي الهائل وثورة الاتصالات: التكنولوجيا الجديدة جعلت الاقتصاد العالمي في حالة لا مثيل لها من الترابط والاعتماد المتبادل ما بين الدول، وخففت الكثير من الإجراءات الإدارية في مجالي التصدير والاستيراد، وتسويق المنتجات وغيرها من المراحل التي اختصرها التطور التكنولوجي الهائل، كما أن ساعدت الطفرة النوعية في الاتصالات عن طريق الألياف البصرية، والمنصات الرقمية، الانترنت ومختلف وسائل الاعلام السمعي البصري في تسريع نطاق العولمة الاقتصادية وحصر الاقتصاد العالمي في حلقة واحدة، وقد جعلت العالم ينتقل من عصر الثورة الصناعية والبحث عن الموارد الاقتصادية إلى عصر جديد تقوده المعلوماتية في شتى مجالات الحياة.



ب-المنظمات الاقتصادية الدولية: وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة (الغات سابقا) و البنك الدولي ، هذه المؤسسات مجتمعة شكلت الغطاء الحقيقي لنشر مبادئ الرأسمالية القائمة على المنافسة وحرية السوق والذي تمثل العولمة في صورتها الحقيقية ، فهي من جهة وحسب أهدافها الأساسية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي ، وخلق نوع من التكافؤ والعدالة بين الشعوب ، زادت ومن خلال شروطها ومبادئها في ارتفاع حالة الالايقين في الاقتصاد العالمي، حتى انما كانت سببا في العديد من الازمات ولم تستطع حتى ان توقف توسعها ونفاذها الى مختلف الأسواق العالمية ، ولعل أهمها ازمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، والازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وماتبعتها في أزمة الديون السيادية الأوروبية، وافلاس اليونان نتيجة لسياسات صندوق النقد الدولي التي كانت سببا في تعميق الازمة، بدلا من التخفيف من حدتها أو معالجتها.

ج-الشركات متعددة الجنسيات: تعد الشركات متعددة الجنسيات عصب العولمة الاقتصادية، فهذه الشركات قلصت الفارق الزمني والمكاني بين الدول بشكل كبير ، واعطت مفهوما جديدا للجغرافيا الاقتصادية حيث انتقلت الى مواقع استخراج المواد الأولية، واقتربت من الأسواق واسعة الاستهلاك لتسويق منتجاتها بفعالية، وهو ماخلق تطورا هائلا في سلاسل التوريد العالمية واصبح المنتج الواحد يمر بعدة مراحل من الإنتاج الى التسويق عبر سلسلة من الدول ، خاصة بعد الثورة الهائلة في لوجيستيات النقل وما تعلق بناقلات النفط وسلاسل الطيران البري والجوي، اندماج شركات الطيران تقنيات البلاك تشين-تطور نظام الحاويات، هذه التقنيات ساهمت مجتمعة في تسريع سلاسل التوريد العالمية وتعزيز مفهوم الجغرافيا الاقتصادية الحديثة والانفتاح التجاري اللامتناهي.

1-3-العولمة التجارية: نشأت التجارة بين مختلف دول العالم لأنه ليس لكل دولة ما يحقق اكتفاءها الذاتي من مختلف الحاجيات ويحقق رغبات مستهلكيها، فالتجارة هي تلك العملية التي يتم من خلالها شراء وبيع السلع والخدمات بين مختلف الدول عبر العالم من خلال تبادل هذه السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات (bbc, 2022)، عولمة التجارة وبشكل كبير ساهمت في اتاحة العديد من الخيارات لشريحة واسعة من المستهلكين عبر العالم متجاوزة الحدود المكانية والزمانية فالعولمة التجارية فصل من فصول العولمة الاقتصادية وهي الحصة العابرة للحدود من اجمالي الإنتاج العالمي، كما يعرفها "ايرجر زوفيرمر" بانها درجة التباعد بين التوزيع الفعلي لتدفقات التجارة الثنائية ومعايير خطورتها والتي لا يتم تحديدها الا من خلال الحجم والمسافة (academic-accelerator, 2022) ، ومن بين اهم العوامل التي ساهمت في رواج العولمة التجارية انخفاض تكاليف النقل والمواصلات وتطور سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية.

2-السياسات التجارية:

أما عن السياسات التجارية فيقصد بالسياسة التجارية «مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدول لتسيير تجارتها الخارجية بغية تحقيق اهداف معينة، او يشار اليها على انها موقف دولة ما تجاه العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الافراد المقيمين داخل الدولة ذاتها والافراد المقيمين خارج الحدود الوطنية للدولة" (منصور، 2013، صفحة 125)



وقد تنوعت السياسات التجارية، باختلاف المذاهب الاقتصادية ما بين الحمائية والحرية ، تشير الحمائية التجارية إلى "تلك السياسات التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية الناشئة وكذا السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تكون تلك السياسات في شكل ضرائب ورسوم جمركية للحد من الواردات، أو من خلال فرض نظام الحصص لتقييد دخول سلعة ما أو عدة سلع ، عقد اتفاقيات دولية لتحديد السلع المسموح بدخولها كما وكيفاً، أو عن طريق تقديم إعانات ومساعدات مالية لدعم المنتجين المحليين خاصة في المرحلة الأولى من حياة المنتج، بالإضافة إلى العديد من الأساليب الإدارية والتنظيمية والبيئية التي تتخذها الدول في تسير تجارتها مع باقي العالم" (رضا، 2007، الصفحات 80-81)، إذن فالحمائية التجارية تعبر عن تلك الإجراءات والسياسات التي تقيد حركة التجارة الدولية وتجبر الدول على الإنعزالية والتشبث بقوميتها ومبادئها الاقتصادية، وذلك بدعوى الحفاظ على الوظائف والصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وأحياناً أخرى بهدف الحد من عجز الميزان التجاري لهذه الدول، وقد تطور مفهوم الحمائية بتطور الحياة الاقتصادية عبر العصور، فمنذ عصر التجار الذين كانوا يقيدون حركة الصادرات والواردات بالمعدن النفيس من أجل تجميع الثروة ، وبحجة حماية الصناعات الناشئة خلال الثورة الصناعية الأولى التي انتهجتها الولايات المتحدة بصفة كبيرة، تعريف سموت هاولي بهدف حماية المزارعين الأمريكيين في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي بموجبها تم فرض رسوم جمركية على ما يقرب من 900 بند من السلع المستوردة، وخاصة المنتجات الزراعية منها السكر والبيض حيث بدأت التعريفات بنسبة 15% إلى أن وصلت إلى 40% ، أتت مرحلة جديدة من الحمائية نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث تصاعدت موجة الحمائية بشكل كبير بسبب صعود الاقتصادات الناشئة في آسيا وزيادة قوتها التصديرية، مما جعل الدول الصناعية التقليدية الكبرى في حالة من عدم اليقين بسبب معدلات النمو المحققة في هذه الدول، وتوالت الازمات الاقتصادية التي جعلت موجات الحمائية عبر دول العالم تتصاعد بوتيرة متسارعة، كالأزمة الاقتصادية لسنة 2008، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كتعبير عن عدم استفادته من الاتحاد والرجوع إلى القومية، حرب التعريفات المعلنة بين الولايات المتحدة والصين..... إلخ.

أما سياسة الحرية التجارية فهي ذلك الاتجاه بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا ينبغي فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء (رضا، 2007، صفحة 73)، فهي الوضع الطبيعي الذي يمكن فيه للشركات والأفراد تداول السلع والخدمات فيما بينها، دون حواجز تجارية ودون تدخل الدولة، مستفيدين من المزايا النسبية للتجارة الدولية وتبادل الخبرات وفرص العمل. أما عن الحمائية الجديدة فهي عبارة عن مجموعة من الأساليب تستعمل لحماية اقتصاد بلد ما من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مجموعة من الإجراءات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، تعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج وعوامله على هذا السوق، وعادة ما يتم تبرير هذه الإجراءات الحمائية بحجة حماية الصناعات الناشئة والحفاظ على الوظائف (جعفري، غالم، 2021، صفحة 284).

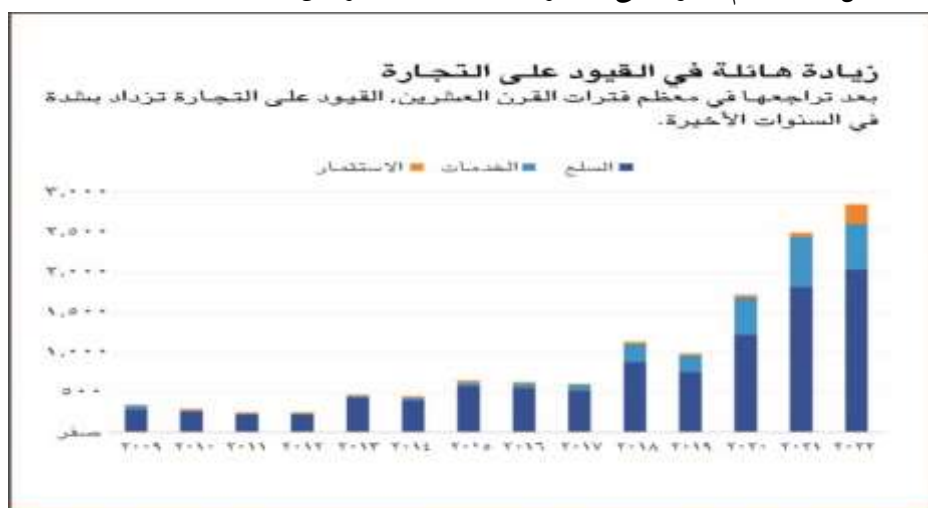
كما تعرف أيضاً على أنها كل السلوكيات الحكومية التي تهدف إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والأساليب التقليدية للحمائية كالقيود الفنية والكمية، التكتلات الاقتصادية،

المعايير البيئية، الممارسات التمييزية في قواعد المنشأ، الإغراق الاجتماعي، التخفيض التنافسي للعملة.....الخ. (نفس المصدر السابق)، ومفهوم الحماية الجديدة ليس مفهوما حديثا كما يتصوره البعض وإنما هو مفهوم قديم يرجع إلى ثمانينيات القرن الماضي، وقد ظهرت في كتابات بالدوين سنة 1986، حيث أطلق هذا المفهوم على السياسات الحماية المشددة للولايات المتحدة والتي جاءت كرد فعل تجاه التحول الهيكلي المتمثل في ضعف سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي وانتقال القوة الاقتصادية نحو الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) واليابان آنذاك (محمود، 2023).

2-1- الفرق بين الحماية التقليدية والحماية الجديدة:

أوضح كل من العالمان الاقتصاديان فيشر وإيتيبي أهم جوانب التفرقة فقد سادت الحماية التقليدية حتى الحرب العالمية الثانية، وكانت تتم في إطار التعريفات الجمركية التي توضع لمرة واحدة وتطبق على جميع الدول التي تخضع للتعريف، وعقب انتهاء الحرب العالمية و بروز الولايات المتحدة كقوة أحادية الطرف تسيطر على الاقتصاد العالمي لجأت الى تطبيق سياسات حمائية انتقائية تستهدف أطرافا تجارية معينة ، دون أن تكون متكافئة الأثر على جميع الأطراف كما هو الحال في الحماية التقليدية، واهم مثال على ذلك قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، والوقائية والممارسات التجارية غير العادلة والتقييد الطوعي للصادرات، حيث لا يمكن للشركاء التجاريين التيقن مسبقا من خضوع صادراتهم لهذه الإجراءات، وبعد عدم اليقين تجاه تطبيق السياسة الحمائية أحد اهم سمات الحماية الجديدة، بالإضافة الى أن تطبيق هذه التدابير عادة ما يكون بصفة مؤقتة و ليست دائمة (محمود، خصائص الحماية الجديدة وتأثيراتها في الإقتصاد العالمي، 2023).

الشكل 01: حجم القيود على التجارة الدولية خلال الفترة من 2009 الى غاية 2022.



المصدر: <https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/06/the-costs-of-geo-economic-fragmentation-bolhuis-chen-kett>



ويوضح الشكل أعلاه تزايد القيود على التجارة الدولية منذ الازمة الاقتصادية العالمية ،حيث تزايدت القيود بشكل متصاعد الا في بعض الفترات، ويفسر تزايد هذه القيود بعودة سياسة الحمائية وحالة عدم اليقين حول مستقبل النظام الاقتصادي العالمي، بسبب احداث مختلفة منها ازمة 2008 وما تبعها من مخلفات، لا تزال تداعياتها لم تنته بعد، أزمة الديون السيادية الأوروبية،خروج ابريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الحرب التجارية بين الصين والولايات الامريكية واحداث مهمة أخرى كالأزمة الصحية للفيروس التاجي (كورونا)، والمزيد المزيد من الاحداث التي دفعت الدول للرجوع الى الدولة القومية وحماية مصالحها الداخلية.

2-3-العلاقة بين العولمة الاقتصادية والحروب التجارية:

ان ما وصل اليه الاقتصاد العالمي اليوم من ترابط وتشابك على الصعيدين التجاري والمالي، وتطور سلاسل التوريد العالمية، بفضل الطفرة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، حول المفهوم القديم للحروب الاقتصادية بين الدول، التي كانت تسعى للحصول على الموارد بأقل تكلفة، الى نمط جديد يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والى من يصل أولاً الى التكنولوجيا فائقة السرعة والقدرة على معالجة البيانات في اقل وقت ممكن.

ان هذا التسارع المحموم نحو التكنولوجيا، جعل من بعض الدول وخاصة الكبرى منها تدخل في اتجاه معاكس لمسار العولمة وتتخذ من الحمائية والحرب التجارية سبيلا لحماية صناعاتها والحفاظ على مكتسباتها على مدى عقود والدعوة الى عودة القومية والانعزالية، ولعل ما اتخذته الولايات المتحدة الامريكية من إجراءات حمائية ضد العديد من شركائها التجاريين التقليديين وعلى رأسهم الصين أكبر دليل على ذلك.

II-الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة:

تعتبر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أهم التحولات الكبرى في المشهد الاقتصادي العالمي على مدى عقود، بعد أن كانت العلاقات بينهما تشكل مزيجاً من التعاون والمنافسة، فالحروب التجارية تعبر عن المسار النهائي لسياسة الحمائية التجارية، والتي تنتهجها الدول عادة لحماية مصالحها الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بالصناعات المحلية والحفاظ على الوظائف، وتتم عن طريق استخدام التعريفات الجمركية على الواردات مباشرة، أو عن طريق أساليب غير جمركية مثل فرض نظام الحصص، أو اتباع سياسة الحظر على مجموعة من السلع والخدمات لدولة ما أو مجموعة من الدول، كما يعبر النزاع التجاري عن قيام دولتين أو أكثر بفرض رسوم جمركية أو حصص على الواردات أو حواجز تجارية فرضها الطرف الآخر، من خلال هذه السياسات يهدف النزاع التجاري الى حماية الصناعات المحلية وخلق مناصب عمل أو التخفيف من البطالة على المدى القصير وذلك بمنح ميزة تنافسية للمنتجين المحليين (دحام، عبد الغفار حمود، 2021، صفحة 185).

1-لمحة على الاقتصاد الصيني:

قدرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني منذ بداية الإصلاحات الكبرى، بمتوسط نمو سنوي قدره 10% وتخطى ذلك في بعض السنوات ، وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 18 ترليون دولار سنة 2021 مقارنة بـ 305 مليار دولار سنة 1980 عقب بداية الإصلاحات ،وقد اعتبر البنك الدولي بان نمو الاقتصاد الصيني بهذه الوتيرة ، اسرع



توسع مستدام لاقتصاد رئيسي في العالم وعبر التاريخ، وهذا النمو المتسارع لم يبق ضمن حدود الصين وما جاورها ، وإنما تجاوز جميع الحدود حتى أصبح يطلق عليها اسم "مصنع العالم" بعد ما كانت فيما مضى تسمى العملاق النائم، وبالنظر الى ما يحققه الاقتصاد الصيني من نتائج مبهره فانه يمكن القول ان العملاق استفاق وحقق صحوة كبرى. خلال سنة 2021، الصين هي الاقتصاد رقم 02 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، المرتبة الأولى عالميا من حيث إجمالي الصادرات بقيمة 3,34 تريليون دولار من بين 226 دولة (2,65 تريليون دولار من بين 226 دولة خلال 2020)، المرتبة الثانية من حيث إجمالي الواردات بقيمة 1,97 تريليون دولار من بين 226 دولة (1,55 تريليون دولار خلال 2020)، المرتبة 58 من حيث نصيب الفرد من الدخل نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بعد ان كانت في المرتبة 77 خلال سنة 2020، المرتبة 25 بقيمة 0,96 من حيث أكثر الاقتصادات تعقيدا من بين 131 دولة بعد ان كانت في المرتبة 28 خلال سنة 2020 من بين 127 دولة (<https://oec.world/en/profile/country/chn>، بلا تاريخ)

وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كأهم وجهة للصادرات بقيمة 530 مليار دولار، في حين احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى كأهم مصدر للاستيراد بقيمة 158 مليار دولار، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول المستوردة يكشف مكانة السلع الصينية لدى المستهلك الأمريكي، وعدم القدرة على فك الارتباط التجاري بين البلدين.

2- لمحة على الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ خروجها كقوة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية، وبحكم قوة اقتصادها في قيادة العالم ، والهيمنة على اغلب المنظمات الاقتصادية الدولية التي تحكم الاقتصاد العالمي، فبعد عقود من الانفتاح والمناذاة بالحرية، انتشرت عبارات مثل "حقبة الاستسلام الاقتصادي ستنتهي"، "أمريكا أولاً"، "سنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى أكثر من أي وقت مضى"، وهي عبارات استطعت عقول الأمريكيين خاصة الذين تعرضوا لفقدان الوظائف، وتوقف صناعاتهم.

سنة 2020 الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد رقم 01 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، رقم 02 من حيث إجمالي الصادرات بقيمة 1,34 تريليون دولار، رقم 01 من حيث إجمالي الواردات بقيمة 2,24 تريليون دولار، رقم 09 من حيث نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، رقم 09 من حيث أكثر الاقتصادات تعقيدا وفقا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (1,56)، أكبر مصدر للبتترول المكرر في العالم بقيمة 58,40 مليار دولار، أكبر مستورد في العالم للسيارات بقيمة 144 مليار دولار (<https://oec.world/en/profile/country/usa>، بلا تاريخ). خلال سنة 2020 احتلت كل من كندا والمكسيك والصين الوجهات الثلاث الأولى للصادرات الأمريكية بقيمة، 29,60 مليار دولار، 25,60 مليار دولار و 15,60 مليار دولار على التوالي (<https://oec.world/en/profile/country/usa>، بلا تاريخ).

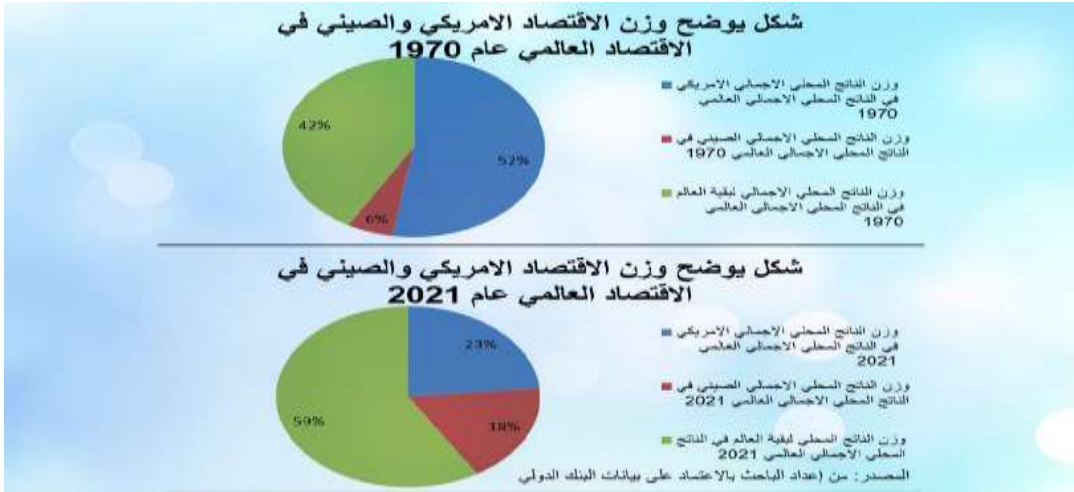


يستمد الاقتصاد الأمريكي قوته من العديد من المؤشرات، وخاصة عملته الدولار الأمريكي، حيث تعتبر العملة الأولى في المعاملات التجارية الدولية وتمثل ما نسبته 46,35% في سلة العملات، واحتل الدولار هذه المكانة بسبب استقراره وعدم تعرضه للأزمات إلا نادرا، كما يتميز الاقتصاد الأمريكي بقوة الإنتاج وحجم الطلب الاستهلاكي الهائل.

3- العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة:

تعتبر العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية مزيجا من التعاون التنافسي، فبعد سنوات من القطيعة، قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارة إلى الصين سنة 1979، حيث أعطت هذه الزيارة انبعاثا كبيرا في العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين، تم توقيع أول اتفاقية تجارة ثنائية بينهما خلال نفس السنة، وتززت العلاقات الثنائية بين البلدين بعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، فمن 4 مليار دولار سنة 1979 إلى حوالي 700 مليار دولار سنة 2017، خلال مراحل العلاقات الثنائية بين البلدين، تعرضت السياسة التجارية للصين للكثير من الانتقادات بما في ذلك العجز في الميزان التجاري الأمريكي و قضية تخفيض قيمة العملة الصينية لإعطاء ميزة تنافسية لصادراتها، الإعانات المالية للمؤسسات، وفرضت الحكومات الأمريكية المتعاقبة العديد من القيود التعريفية على الواردات الصينية بسبب تلك الممارسات، كالتعريفات الجمركية وفرض نظام الحصص، ولكن رغم ذلك استمرت العلاقات التجارية بين البلدين وبشكل متصاعد، وإلى غاية 2019 كانت الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، أما الآن فتحل المركز الثالث بعد كل من كندا والمكسيك، ولكنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث الواردات (yihan, 2022)، زيادة على ذلك أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد أمريكا، كما أن إعلانها للعديد من المبادرات الاقتصادية الهامة، مبادرة الحزام والطريق، صنع في الصين 2025، إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، تغيير نوع المنتجات المتبادلة من السلع منخفضة القيمة وكثيفة العمالة، إلى السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة جعل منها منافسا قويا للولايات المتحدة في عقر دارها، باعتبارها المالك الأكبر لسندات الخزنة الأمريكية، وتحتل معها موقعا هاما في سلاسل القيمة العالمية، هذا التطور الكبير الذي حققته الصين منذ بداية الإصلاحات الكبرى سنة 1949، جعل منها منافسا استراتيجيا للولايات المتحدة ومهددا لإنهاء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. ويعكس الشكل التالي وزني كل من الاقتصادين الصيني والأمريكي في الاقتصاد العالمي.

الشكل 02: وزن الاقتصاديين الأمريكي والصيني في الاقتصاد العالمي



3-1- الأسباب الحقيقية للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

منذ انضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 ، امتزجت علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية ما بين التعاون والمنافسة، فمن جهة تعتبر الصين منافسا قويا وحقيقيا للولايات المتحدة ومن جهة أخرى تعتبر أكبر شريك اقتصادي لها، فالاقتصاد الصيني الذي أصبح يحتل المرتبة الثانية عالميا كأكبر اقتصاد أصبح يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلتها لعقود طويلة، وهو الشيء الذي لم تتقبله هذه الأخيرة، فالتخوف من فقدان الهيمنة والزعامة من أهم الأسباب التي امتزجت بأسباب أخرى رئيسية لإعلان الحرب التجارية وأهمها:

أ-عجز الميزان التجاري الأمريكي: يشكل عجز الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين أحد الأسباب الرئيسية للحرب التجارية المعلنة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد شكل العجز ماقيمته 27 بالمئة من الناتج السنوي أي ما يعادل 355.301,70 مليون دولار نهاية سنة 2021 مقارنة مع عجز بقيمة 310.263,50 مليون دولار سنة 2020، فرغم سياسة الحماية المنتهجة والتعريفات والرسوم المفروضة على أكبر شريك لها والصين بقي الميزان يعاني من العجز (https://www.census.gov/, 2022). من الأسباب الرئيسية لارتفاع العجز التجاري بين البلدين، هو ان الصين لها القدرة على انتاج العديد من المنتجات بتكلفة اقل بكثير عما عليه في الولايات المتحدة، وهو ما نتج عنه انتقال العديد من الصناعات من الولايات المتحدة الى الصين بسبب تكلفة الإنتاج المنخفضة بما فيها أجور العمال ومستوى المعيشة بشكل اجمالي، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على الوظائف وارتفاع نسبة البطالة.

تشير تقديرات خبراء التجارة إلى أن خفض العجز التجاري الأمريكي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي يتطلب انخفاض أسعار الصادرات بنسبة 10% أو ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10%. ويتطلب تقليص العجز التجاري الحالي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي الاستعانة بتركيبة من هذه التغيرات في الأسعار، وجعل الولايات المتحدة



أقرب إلى التوازن التجاري. ولكن لأن صادرات الولايات المتحدة تعادل 15% من الناتج المحلي الإجمالي ووارداها تعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن خفض الصادرات بنسبة 10% من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي بنحو 1.5%، في حين يؤدي ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10% إلى انخفاض الدخل الحقيقي بنحو 1.2% إضافية، ضف إلى ذلك أن الأمريكيين يستهلكون أكثر مما ينتجون (feldstein, 2017)

الجدول 01: حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة-الميزان التجاري للولايات المتحدة مع الصين

2021	2020	2019	2018	2017	
151.065,20	124.485,40	106.448,40	120.281,20	129.997,20	الصادرات
506.366,90	434.749,00	450.760,40	538.514,20	505.165,10	الواردات
355.301,70-	310.263,60-	344.312,00-	418.232,90-	375.167,90-	الفائض/العجز

المصدر: <https://www.census.gov/>

من خلال الجدول يتبين أن العجز في الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين في تزايد مستمر، ما عدا بعض التراجع الطفيف سنة 2020، ويأتي ذلك بالرغم من سلسلة التعريفات والرسوم المفروضة على المنتجات الصينية المستهدفة. تمت عملية التعريفات الجمركية المفروضة من طرف الولايات المتحدة على الصين في إطار قانون التجارة الأمريكي لسنة 1974 حيث يمنح القسم 301 منه للرئيس سلطة فرض تعريفات جمركية على الدول التي تنتهج ممارسات تجارية غير عادلة، كما يسمح البند 232 بفرض رسوم اذا وجدت التحقيقات من طرف الممثل التجاري للولايات المتحدة ان نسبة الواردات تهدد الامن القومي الأمريكي وبموجب هذا البند فرض الرئيس الأمريكي تعريفات جمركية على واردات الصلب والالمنيوم على جميع الشركاء تقريبا (americanactionforum.org، 2019)

ب-التكنولوجيا: على الرغم من تصريحات المسؤولين الأمريكيين أن العجز في الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين هو السبب الرئيسي لحرب التعريفات الجمركية، إلا أن قطاع التكنولوجيا هو كذلك سبب رئيسي لهذه الحرب وربما هو السبب الأقوى، ففي وقت مضى كانت الولايات المتحدة هي سيدة التكنولوجيا والتقنية الحديثة حتى انها اسست مدينة بأكملها تحتوي على اهم شركات ومعاهد التكنولوجيا في البلاد (وادي السيليكون)، الا ان دخول الصين على الخط حيث أصبحت منافسا قويا في الطاقات المتجددة وتكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، اقلق الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد ان انفقت الصين ما قيمته 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي على خدمات البحث والتطوير سنة 2020، واعلانها خطة "صنع في الصين 2025"، لتصبح دولة تكنولوجية بامتياز تنتج كل ما تحتاج. وتشير التقديرات الى ان الانفاق على البنية التحتية التكنولوجية سيكون بين 10 و 17,5 تريليون يوان خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 الى 2025، واستحداثها لمدينة تشينجن او كما يطلق عليها وادي السيليكون الصيني حيث تحتوي هي الأخرى على اهم شركات الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال التكنولوجيا المتطورة والتقنيات فائقة الذكاء.



خطة صنع في الصين 2025 التي اعلن عنها سنة 2015 ، مبادرة تكنولوجيا استراتيجية بامتياز، تهدف الصين من خلالها الى تعزيز ميزتها التنافسية في مجال التقنية ، حيث تسعى من خلال الخطة الى انتاج صناعات تعتمد على تكنولوجيا محلية ، دون تكنولوجيا وسيطة اجنبية، وبرز الصناعات المستهدفة هي في مجال الذكاء الاصطناعي،الروبوتات،الطيران، البنى التحتية في مجال النقل، السيارات ذاتية القيادة، الطاقة النظيفة والمعدات العسكرية المتطورة، وهي الخطة التي عارضتها الولايات المتحدة الامريكية منذ إعلانها معتبرة اياها تهديدا حقيقيا في مجال المنافسة على التكنولوجيا وسرقة حقوق الملكية الفكرية في ذات الميدان.

في اطار سعي الصين للاستقلال نهائيا عن التكنولوجيا الامريكية، وتعزيز خطة صنع في الصين 2025 انضمت الى مشروع غاليليو الأوروبي لتحديد المواقع الجغرافية، وهو نظام منافس لنظام gps الأمريكي، لكن إصرار الحكومة الصينية على الاستقلال التكنولوجي دفعها الى ابتكار نظامها الخاص، وهو نظام بايدو للملاحة بالاقمار الصناعية (arabic.cgtn, 2023). فقد أصبحت شركات التكنولوجيا الصينية مثل " Huawei ,lenovo,ZTE Ali baba,Baido، عمالقة في الاقتصاد العالمي، ومنافسا قويا للشركات الامريكية في نفس المجال مثل Google ,Facebook ,Amazone, Apple، حيث انما ذات انتشار واسع وحتى في الولايات المتحدة نفسها تنافس المنتج المحلي بفضل جودتها وانخفاض اسعارها. ومن اجل موافقة الصين على استثمارات الشركات الأجنبية في بعض القطاعات الاقتصادية داخل الصين، تقوم هذه الأخيرة بفرض نقل التكنولوجيا الى الشركات المحلية الصينية حتى تستفيد منها مباشرة. ضف الى ذلك أنه من شروط الصين لانتقال الشركات الامريكية اليها، هو الإفصاح عن اسرارها التجارية والتكنولوجية لتمكينها من الاستثمار، الامر الذي اعتبرته الولايات المتحدة نقل قسري للتكنولوجيا وسرقة بصفة مباشرة لحقوق الملكية الفكرية للشركات الامريكية من خلال اغراق الأسواق الامريكية والعالمية بسلع صينية مقلدة في جميع المجالات، البرمجيات، وسائل الاتصال، قطاع النسيج وحتى العلامات التجارية وبرامج السمعي البصري.

د-الصراع على مناطق النفوذ الاستراتيجي: يعتبر بحر الصين الجنوبي اهم مناطق الصراع بين الصين والولايات المتحدة، فالمنطقة تعتبر ذات مكانة جيوسياسية واستراتيجية قوية لكلا البلدين، تعتبره الولايات المتحدة منطقة قوة لها في جنوب شرق آسيا، بينما تراه الصين سدا منيعا لمصالحها، تبلغ مساحته حوالي 3,5 كلم² من المحيط الهادئ، تشترك فيه كل من: الصين، الفلبين، فيتنام، ماليزيا، بروناي، تاوان واندونيسيا، وهي دول تمتاز بقوة النشاط التجاري والكثافة السكانية، كما يضم البحر اثنين من اهم الممرات التجارية: مضيق بلقا ومضيق تاوان، تمر عبر هذا البحر أكثر من 35% من تجارة الشحنات البحرية في العالم ، كما يحتوي على كميات هائلة من النفط(قدرت ب: 11 مليار برميل) والغاز الطبيعي (حوالي 190 مليون ترليون متر مكعب) (https://democraticac.de/?p=88350، 2020)، بالإضافة الى ذلك تحتوي المنطقة على اهم المعادن النادرة في العالم التي تستعمل في صناعات الطاقة النظيفة، والتكنولوجيا فائقة الذكاء لا سيما الشرائح الالكترونية وأشباه الموصلات التي تعتبر عصب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس. فشبّه جزيرة تاوان لوحدها تنتج



حوالي 65% من أشباه الموصلات العالمية، وحوالي 90% من أشباه الموصلات فائقة الذكاء والتي تصنف على أنها جد متقدمة.

هـ- مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير الجديد): وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني تشي جينغ بينغ سنة 2013 ، حيث يشكل طريق الحرير الجديد نموذجا صينيا خالصا للعملة او ما يسمى بالعملة الجديدة -أثناء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وظهور قوى جديدة بزعامة الصين-، وفي دراسة للبنك الدولي اجراها سنة 2019 قدر ان مشاريع خدمات النقل في اطار المبادرة ستؤدي الى نمو التجارة العالمية بنسبة تتراوح ما بين 1,7 % إلى 6,2 % ، والدخل الحقيقي العالمي بنسبة تتراوح من 0,7% إلى 2,9% (2020، worldbank.org) من خلال هذا الطريق تهدف الصين الى تسويق سلعها بأقل تكلفة من حيث توزيعها في الأسواق و أسعارها كذلك، كما تسعى الصين من خلال هذه المبادرة الى استعمال عملتها في المعاملات التجارية مابين الدول المشتركة لتعزيز اليوان في المعاملات التجارية الدولية وزيادة الوزن الترجيحي لها في سلة العملات الدولية ومنافسة الدولار والحد من هيمنته.

و- تخفيض قيمة العملة الصينية: لطالما اعتبرت الولايات المتحدة الصين متلاعبا بالعملة "الرنجبي او اليوان"، وذلك للحفاظ على ميزتها التنافسية في الصادرات، وهو ما يجعل السلع الصينية اقل تكلفة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، مما يدفع المستهلكين المحليين للإقبال عليها بسبب تكلفتها المنخفضة والعزوف على السلع المحلية بسبب ارتفاع أثمانها، بمجرد فوز دونالد ترامب بكرسي الرئاسة في الولايات المتحدة وجه مباشرة تعليمات للممثل التجاري لبلاده لدى منظمة التجارة العالمية للبحث في الملف التجاري الصيني، وذلك بسبب الممارسات التجارية غير العادلة للصين في دعم سلعها المحلية خصوصا الموجهة للتصدير، كما طلب من وزير الخزانة الأمريكي ان يصنف الصين كدولة تنتهج سياسة تخفيض قيمة العملة لدعم قوتها التصديرية حيث تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين من خلال هذه السياسة تغرق الأسواق الأمريكية بالسلع الصينية منخفضة الثمن. وإضافة إلى جميع الأسباب المذكورة أعلاه، يعتبر سلاح المعادن النادرة محورا هاما في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، حيث تحتكر الصين السوق العالمي لهذه المعادن بنسبة تتراوح بين 30% و 90% في قائمة لاكثر من 50 معدنا نادرا، منها الكوبالت، الليثيوم، النيكل، الغاليوم والجيرانيوم، وجلها يدخل في الصناعات الحديثة فائقة الذكاء والسرعة، مثل أجهزة الاستشعار الخاصة بالمعدات العسكرية، الأجهزة الطبية ، قطاع الاتصالات، تكنولوجيا الكوانتوم، والميزة الخاصة بهذه المعادن أنها خفيفة الوزن، سريعة التوصيل ، موفرة للطاقة وذات فعالية كبيرة في التخزين وهو ما جعل منها سلاحا حقيقيا في يد الصين، حيث قامت مؤخرا بتقييد صادراتها في هذه المعادن وذلك من خلال إخضاعها لنظام التراخيص الحومية كرد فعل على قيام الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، بإصدار أمر تنفيذي يحظر على الشركات الأمريكية الاستثمار في التكنولوجيا الحساسة مثل أشباه الموصلات والتكنولوجيا الحساسة، الرقائق الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر..... إلخ (نوار، 2023).



III-آثار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ومسار عولمة التجارة:

1-آثار الحرب التجارية على البلدين وأهم القطاعات

بالإضافة الى التغيرات التي أحدثتها الحرب التجارية على التبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة شهدت العديد من القطاعات هي الاخرى اثارا واضحة للحرب التجارية بين البلدين ومن اهم هذه القطاعات :

1-1قطاع السيارات:

خلفت حرب التعريفات آثارا واضحة على قطاع السيارات في الولايات المتحدة، والسبب راجع الى ان حوالي 50% من أجزاء السيارات تستورد من بلدان اجنبية فرضت عليها رسوم ، مثل المكسيك تستورد منها مانسبته 37% ، الصين 12% وكندا 11%. خلل نهاية سنة 2019 تم تسريح حوالي 41,6 الف عامل في قطاع صناعة السيارات، في ولاية متشيجان لوحدها، وهي الولاية الرائدة في هذا القطاع، فقد 10,8 الف عامل وظائفهم خلال شهر واحد، كما خسر حوالي 10,2 الف عامل وظائفهم في قطاع تصنيع أجزاء السيارات، بالمقابل باعت الصين حوالي ثلث السيارات الجديدة في العالم ، منها السيارات ذاتية القيادة، وحققت معدا نحو قدره 27,7% خلال 05 سنوات الأخيرة مقارنة بالولايات المتحدة التي حققت ما نسبته 11,4% (arabic.cgtn، 2021).

تسببت حرب التعريفات بانخفاض حصة السيارات الامريكية في السوق الصينية من 12,3% سنة 2017 إلى حوالي 9,58% سنة 2019، وهو ما تسبب في حدوث تحويل لحركة التجارة في هذا القطاع لصالح دول أخرى، حيث ارتفعت حصة اليابان في السوق الصينية بنسبة 4,26%، أما ألمانيا فقد زادت حصتها بنسبة 3,66%. بالمقابل نمت صادرات الصين من السيارات الكهربائية والبطاريات خلال سنة 2022 بـ 134% في النصف الأول من العام ، و 63,9% خلال النصف الثاني على التوالي، وهو ما يبرز الاهداف المنتامية للصين في اهتمامها بمجال تطوير التكنولوجيا و تركيزها على صناعات المستقبل الإستراتيجية .

1-2قطاع الزراعة:

شهد قطاع الزراعة في الولايات المتحدة خسائر فادحة، تكبدها المزارعون خاصة، حيث قدرت صادرات الزراعة الى الصين بـ 9,1 مليار دولار سنة 2018، مقارنة بـ 19,5 مليار دولار سنة 2017، أي انخفاض حجم الصادرات بأكثر من النصف، بانخفاض قدره 53% ولتغطية خسائر المزارعين لجأت الإدارة الى تقديم حزم تعويضية ومساعدات للمزارعين قدرت بـ 16 مليار دولار (argaam.com/، 2019)، وقد وجد أن التأثير الكامل على الصادرات الزراعية الامريكية الى الصين بسبب حرب التعريفات قدر بنسبة 71% من الحجم الإجمالي لجميع الصادرات.

1-3قطاع الطاقة:

شهد قطاع الطاقة هو الآخر تأثيرا كبيرا بسبب الإجراءات الانتقامية بين الصين والولايات المتحدة ، طبقت الصين تعريفية جمركية بنسبة 5% على واردات النفط الأمريكي و 25% على واردات الغاز الطبيعي المسال، ومن حيث القيمة الدولارية انخفضت صادرات البترول بما في ذلك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المسال الى الصين بنسبة 47% و 90% على التوالي سنة 2019، مما أدى الى خفض صادرات الغاز الطبيعي المسال الامريكية



الى الصين الى الصفر تقريبا على الرغم من زيادة الطلب على الطاقة، وقد اشارت إدارة معلومات الطاقة الامريكية ان طلب الصين على النفط ارتفع بنسبة 4,5% خلال سنة 2019 (alex, 2021).

2-آثار الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني:

أدت التعريفات الجمركية المفروضة على الصين الى انخفاض واردات المنتجات الخاضعة للتعريفات الجمركية بنحو 25% في النصف الأول من عام 2019، وعلى الرغم من هذا التراجع في حجم الواردات إلا أنه ظهرت القدرة التنافسية للشركات الصينية، حيث على الرغم من قيمة الرسوم الجمركية التي فرضت فقد حافظت على 75% من صادراتها إلى الولايات المتحدة (unctad.org, 2019).

إضافة إلى ذلك فإن تذبذب قيمة الصادرات الموجهة الى الولايات المتحدة، دفع بها الى بدائل أخرى كوجهات جديدة لتسويق منتجاتها، مما الزمها بتقديم تسهيلات جمركية لشركائها التجاريين الجدد، وفي نفس الوقت فإن هذه الحركة أدت انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للصين بقيمة تتراوح بين 0,2% و 0,4% (borsaat.com, 2022).

3-آثار حرب التعريفات على الاقتصاد الأمريكي:

قدر الخبراء ان التعريفات المفروضة من طرف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ، ان استمرت في إدارة بايدن ستقلل من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل بنسبة 0,22% أي حوالي 55,7 مليار دولار، وانخفاض الأجور بنسبة 0,14% ، وستلغي 173000 وظيفة بدوام كامل (taxfoundation.org, 2022)، وبالمقابل فان التعريفات الجمركية الانتقامية التي فرضتها دول أخرى على الصادرات الامريكية، ستؤدي الى انخفاض الناتج المحلي للولايات المتحدة بنسبة 0,04% أي حوالي 9,4 مليار دولار وإلغاء 29000 وظيفة بدوام كامل .

في نهاية 2020 تسببت الحرب التجارية في خسارة 300 ألف عامل لوظائفهم، وخسارة في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 0,3% و 0,7%، ووفق وكالة "بلومبيرج إيكونوميكس"، فإن الحرب التجارية كلفت الاقتصاد أكثر من 316 مليار دولار إلى غاية 2020 دائما، أما بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وجامعة كولومبيا، صرحت ان المؤسسات الأمريكية والشركات خسرت أزيد من 1,7 تريليون دولار من مخزوناتهما (bloomberg.com, بلا تاريخ).

إضافة إلى ذلك فإن التعريفات المفروضة على الواردات الصينية ساهمت في انخفاض الأرباح، واجور العمال، خاصة منهم المزارعين، حيث فقد قطاع الزراعة في الولايات المتحدة أكبر سوق مستهلكة لمنتجاته وعلى رأسها فول الصويا، بالإضافة إلى تقليص الخيارات المتاحة للمستهلكين المحليين الأمريكيين حيث ساهمت في ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل، من جهة أخرى فان ارتفاع قيمة الدولار بسبب زيادة الطلب المحلي أدى الى ارتفاع قيمة الصادرات الامريكية، وهو ما أثر بصفة كبيرة على أرباح المنتجين والمستثمرين والناتج المحلي الإجمالي.



3-آثار الحرب التجارية على حركة التجارة الدولية ومسار عولمة التجارة:

تأسست المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 كامتداد للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي نشأت سنة 1947، والتي كانت المنطلق الرئيسي لعمليات تنظيم التجارة الدولية وتحريرها من القيود المفروضة، وعلى مدار أكثر من 60 عاما من المفاوضات ركزت المنظمة في جولاتها على عمليات تحرير التجارة الدولية، ومحاربة سياسة الحماية بمختلف صورها.

أتاحت فرصة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وسياسة التجارة الحرة العديد من الإمتيازات، من أهمها المنافسة بين أكبر الشركات العالمية، التي وفرت العديد من الخيارات للمستهلكين بفعل الأسعار المناسبة وتنوع المنتج، من جهة أخرى ساهمت سياسة التجارة الحرة في نمو الاقتصادات الناشئة وزيادة صادراتها نحو العالم، وكان لتطور سلاسل القيمة العالمية ومساهمة العديد من البلدان في المنتج الواحد الأثر الكبير لحرية التجارة وتسهيلات المنظمة العالمية للتجارة، على سبيل المثال سمحت عملية تحرير التجارة للعديد من الاقتصادات النامية من زيادة صادراتها بشكل كبير لم يكن ممكن الحدوث لولا هذه السياسات، فقد أصبحت 19 دولة نامية وعلى رأسهم الصين من أكبر 30 مصدر للعالم، ومن بينها 7 دول من بين أكبر 20 مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر.

أفادت المنظمة العالمية للتجارة أن الولايات المتحدة لم تقدم أي دليل فعال، بشأن الممارسات غير العادلة للصين خاصة فيما تعلق منها بسرقة حقوق الملكية الفكرية، حتى ان المنظمة اتهمت من طرف الإدارة الامريكية بالانحياز للصين، وأنها غير قادرة على مواجهة الانتهاكات التي تقوم بها. على صعيد آخر تعتبر عملية انتهاج بعض السياسات الحمائية عملا غير متناقض مع لوائح وسياسات المنظمة العالمية للتجارة. إذن انخفضت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنسبة 26% في حين زادت بنسبة 2,2% إلى باقي العالم، اما الصين فقد انخفضت صادراتها الى الولايات المتحدة بنسبة 8,5% وزادت صادراتها الى باقي العالم بنسبة 5,5%، وبالرغم من التعريفات والرسوم المفروضة إلا ان حركة التجارة في المنتجات المستهدفة بين البلدين لم تتوقف نهائيا، وإنما تحولت إلى جهات أخرى وهو ما زاد في تنشيط حركة الصادرات والواردات بين مختلف الدول خاصة التي توجد بينها اتفاقيات للتجارة البينية والإقليمية، وقد ساهمت هذه التحولات في رفع قيمة التجارة العالمية بنسبة 3% (nber.org, 2022).

ورغم هذا التحويل في حركة التجارة الدولية، الا ان خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يشيرون ان الحرب التجارية أدت الى تراجع النمو الاقتصادي العالمي من 3% سنة 2018 إلى 2,8% سنة 2020، وقدرت خسائر الاقتصاد العالمي بـ 700 مليار دولار سنويا خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2020، مع ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن ما ستؤول اليه هذه الحرب وتخوف كبير من إعادة سيناريو ازمة الكساد الكبير لسنة 1929 ان استمرت على المدى الطويل.



خاتمة:

كان لعملة التجارة الدولية فضلا كبيرا في احتلال كل من الصين والولايات المتحدة لمكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وبعلاقة مزجت بين التعاون والمنافسة، وبمساهمة كبيرة في نمو سلاسل التوريد العالمية ونتيجة لعملة التجارة الدولية والتكامل في العلاقات التجارية. أصبحت الصين منافسا استراتيجيا حقيقيا للولايات المتحدة، هذه الأخيرة التي طغت عليها في آخر المطاف النزعة القومية والعودة إلى الحمائية بإعلان الحرب التجارية خوفا من فقدان مكانتها القيادية. اذن من خلال ما سبق نستنتج أنه:

○ رغم حرب التعريفات بين أكبر اقتصادين في العالم، لم تتوقف حركة التجارة بينهما وإنما استمرت ودخلت أطراف جديدة على الخط، ساهمت في ارتفاع قيمة التجارة العالمية بنسبة 03% ما يثبت أن عملة التجارة من غير المعقول أن تعود الى الوراء وحتى بالكلم الهائل من التعريفات ، وإنما ذلك يبين أن النظام التجاري العالمي يسير نحو خلق عملة جديدة بقيادة جديدة أيضا ، وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة ، فالعملة نفسها هي التي صنعت عالما غير متكافئ الفرص، ولكن مهما كان هذا الفارق بين الدول، الا اننا نشهد اليوم ان قوى جديدة تبرز لقيادة النظام الاقتصادي العالمي وهي التي ستصنع الفارق.

○ يعتبر دخول الولايات المتحدة في الحرب التجارية ضد بعض الشركاء التجاريين وعلى رأسهم الصين، بالإضافة الى خروجها من بعض الاتفاقيات التجارية وتخليها عن أخرى، انحراف تاريخي عن قيادتها للاقتصاد العالمي ونشر مبادئ الرأسمالية عن طريق العملة.

○ إن ما فرضته التعريفات الجمركية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الميزان التجاري لكلا البلدين، تقابله من جهة أخرى تغيرات في الموازين التجارية مع شركاء تجاريين آخرين وبالتالي سيكون هناك تحويل للتجارة بين العديد من الدول، وبالتالي فان الميزان التجاري لهذه الدول لن يتأثر بشكل كبير.

○ ان عدم اليقين الذي يهدد الاقتصاد العالمي بين الفترة والأخرى خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ورجوع فكرة الدولة القومية، التغيرات المناخية التي تهدد الامن الغذائي العالمي وغيرها من الاحداث، وحرب تجارية بين قوتين عظميتين، متنافستين ومتعاونتين في نفس الوقت سيسرع في تهديد الاستقرار العالمي وربما الخوض في حرب تجارية باردة على جميع الجبهات، وزيادة عدم اليقين بخصوص السياسات التجارية والتجارة الدولية فالعملة في حالة الحروب التجارية أصبحت عملة التباعد لا عملة التعاون والتكامل.

○ ان المشهد الذي خلقتة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يستوجب ما يلي:

○ حرية التجارة هي الوسيلة المثلى لتحقيق التكامل الدولي، فمن غير المعقول ان تعيش دولة مستقلة بحد ذاتها، في ظل الارتباط الشديد الذي خلقتة سلاسل القيمة العالمية، فلا أحد ينفي ان التجارة الحرة تعزز المنافسة بالبحث الدائم للمستهلكين عن خيارات أفضل تحقق رغباتهم بجودة عالية وبأقل تكلفة.

○ ان ما يشهده العالم اليوم من تحولات كبيرة في مجال التكنولوجيا والاعتماد بشكل مفرط على التقنية في المعاملات التجارية الدولية، يرسم اتجاها جديدا للعملة التجارية وهو العملة التجارية الرقمية، حيث أصبحت تتم المعاملات



الالكترونيا، عبر المنصات حتى ان سلاسل التوريد العالمية أصبحت تعتمد بشكل كبير على هذه التقنيات في عملياتها، وهو ما يستوجب تظافر جميع الأطراف للحفاظ على هذا المكسب واستفادة النظام التجاري العالمي.

○ على المنظمة العالمية للتجارية باعتبارها واجهة النظام التجاري العالمي مواكبة التطورات الحاصلة، وتعديل اتفاقياتها ولوائحها على هذا الأساس، وذلك للحفاظ على مخرجات العولمة بصورتها الجديدة.

○ ان ما يمر به الاقتصاد العالمي اليوم من لحظات فارقة، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية و اتجاهها نحو حرب التعريفات والنزعة الحمائية، وبالمقابل تطلع الصين ومعهما حلفاء آخرون لتلبس ثوب العولمة بزيها الخاص لتصبح قائدا عالميا لها.

قائمة المراجع:

- إبراهيم نوار. (2023). الحرب الاقتصادية لعبة خسارة مزدوجة الرابع فيها مهزوم. تم الاسترداد من القدس العربي.
- رضا عبد السلام. (2007). العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى). الاسكندرية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. صفحة 8081.
- رضا عبد السلام. (2007). العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى). الاسكندرية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. صفحة 73.
- عمار جعفري، غالم عبد الله. (2021). حرب العملات الحمائية الجديدة في ظل الازمة المالية العالمية. (جامعة زيان عاشور الجلفة، المحرر) مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، صفحة 284.
- فتح الله محمود. (17 أوت، 2023). خصائص الحمائية الجديدة وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي. تم الاسترداد من مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة arAE: <https://futureuae.com/arAE>
- فريد راغب النجار. (2010). الحروب التجارية المعاصرة (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: الدار الجامعية. صفحة 347.
- مازن إرشيد. (2015). ما هي العولمة الاقتصادية؟ تم الاسترداد من العربي الجديد : <https://www.alaraby.co.uk/>
- محمد جاسم منصور. (2013). السياسة التجارية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. صفحة 125.
- هاني، هناء دحام، عبد الغفار حمود. (سبتمبر، 2021). النزاع التجاري الأمريكي الصيني، الدوافع و الإنعكاسات الاقتصادية عالميا. مجلة الإدارة الاقتصادية (العدد 129). صفحة 185.
- Catherine Cote. (22 juin, 2021). Harvard Business School/ Harvard Business School: <https://online.hbs.edu/blog/post/what-is-globalization-in-business>



- Feldstein. (2017). <https://www.project-syndicate.org/commentary/america-trade-deficit-inconvenient-truth-> تم الاسترداد من <https://www.project-syndicate.org>
- Mackle Alex. (2021). The US-China relationship. Oxford economics.

مواقع الأنترنت:

- Academic-accelerator. (2022). <https://academic-accelerator.com>: <https://academic-accelerator.com/encyclopedia/trade-globalization>
- Americanactionforum.org. (2019). <https://www.americanactionforum.org/research/the-impact-of-the-->
- Arabic.cgtn. (2021). [tps://arabic.cgtn.com/n/BfIcA-DAA-cA/CcDDIA/index.html](https://arabic.cgtn.com/n/BfIcA-DAA-cA/CcDDIA/index.html). تم الاسترداد من [tps://arabic.cgtn.com/n/BfIcA-DAA-cA/CcDDIA/index.html](https://arabic.cgtn.com/n/BfIcA-DAA-cA/CcDDIA/index.html)
- Arabic.cgtn. (2023). <https://arabic.cgtn.com/news/2023-01-31/1607444186782834690/index.html> تم الاسترداد من
- Argaam.com/. (2019). <https://www.argaam.com/ar/article/article/detail/id/559045> تم الاسترداد من
- BBC. (2022). [bbc: https://www.bbc.co.uk/](https://www.bbc.co.uk/) تم الاسترداد من
- Bloomberg.com./ <https://www.bloomberg.com/>
- Borsaat.com. (2022). <https://www.borsaat.com/> <https://www.borsaat.com>
- <https://democraticac.de/?p=88350>. (2020).
- <https://oec.world/en/profile/country/chn>
- <https://oec.world/en/profile/country/usa>
- <https://www.census.gov/>. (2022). <https://www.census.gov>.
- ma yihan. (2022). <https://www.statista.com/topics/4698/sino-us-trading-relationship/>
- Taxfoundation.org. (2022). <https://taxfoundation.org/tariffs-trump-trade-war/>
- UNCTAD.org. (2019). unctad.org/
- Worldbank.org. (2020). <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication>
- NBER.org. (2022). <https://www.nber.org/digest/202204/how-us-china-trade-war-affected-rest-world> تم الاسترداد من <https://www.nber.org/digest/202204/how-us-china-trade-war-affected-rest-world>